بسم الله الرحمن الرحيم

العناوين:

- **الحكومة اليمنية تدعو المجتمع الدولي لوقف الهجوم الحوثي على مأرب**
- **استئناف إنتاج النفط في ليبيا بعد إغلاق ثمانية شهور**
- **مراقبون: العسكر يؤيدون التطبيع.. هل يصمد رفض حمدوك؟**

التفاصيل:

الحكومة اليمنية تدعو المجتمع الدولي لوقف الهجوم الحوثي على مأرب

دعت الحكومة اليمنية، اليوم السبت، مجلس الأمن الدولي، والأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، إلى اتخاذ إجراءات "عاجلة"، لوقف هجوم تشنه مليشيات الحوثيين، على محافظة مأرب، للحؤول "دون ارتكاب إبادة جماعية ومجازر بحق السكان وأبناء القبائل". وقالت وزارة حقوق الإنسان، في بيان، إنه يوجد في محافظة مأرب "قرابة مليوني نازح من مختلف محافظات الجمهورية، ووفرت لهم الأمان والحياة اللائقة، واستقبلت مدارسها ومشافيها أبناء النازحين بصدر رحب، فيما لا تزال تشكل إحدى أهم المحطات الجاذبة للرأسمال الوطني الباحث عن فرص للاستثمار". وأشارت إلى أن عملية استهداف مأرب، من مليشيات الحوثيين، "تعد استهدافاً للدولة اليمنية بكافة مؤسساتها، وتعرّض مليونين ونصف المليون مواطن يمني للمخاطر المحدقة". وأدانت الوزارة في بيانها "استمرار مليشيات الحوثيين الإرهابية، المدعومة إيرانياً، بمهاجمة مأرب، واستهداف أحيائها المكتظة بالسكان، بالصواريخ الباليستية، في ظل صمت الهيئات الدولية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسانية في العالم".

لقد أرخى الصراع الدولي على اليمن بظله على كل مجريات الأحداث الداخلية والخارجية، حتى في أدق تفاصيله، كون اليمن من ضمن الدول التابعة، والتي توضع لها سياستها الداخلية والخارجية من الدول صاحبة النفوذ فيها، كما هو حال معظم الدول القائمة في بلاد المسلمين. وها هو الحال في اليمن شاهد عيان على تحكّم تلك الدول الكبرى؛ ابتداءً بالمبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني وانتهاءً باتفاق الحديدة، بل وما سيعقبه، ومن ضمن تلك الاتفاقيات، اتفاقية تبادل الأسرى التي دعت إليها الأمم المتحدة وجمعت أطرافها في الأردن ضمن الحلول المجتزأة في قضية اليمن. وهكذا ستبقى قضية اليمن مثلها مثل بقية القضايا الشائكة في بلاد المسلمين قضايا معلقة بدون حلول، حتى وإن وُجدت لها حلول فلن تكون جذرية، كون الأساس الذي قامت عليه تلك الحلول غير صحيح، ولن تكون حلولاً صحيحةً جذرية إلا إذا كانت شاملة على أساس الإسلام في دولة خلافة على منهاج النبوة قائمة على عقيدة موافقة للفطرة ومقنعة للعقل حتى توجد الطمأنينة في القلب. نسأل الله تعالى أن يعجل بقيامها.

استئناف إنتاج النفط في ليبيا بعد إغلاق ثمانية شهور

أعلنت المؤسسة الليبية للنفط السبت رفع حالة "القوة القاهرة" عن المنشآت النفطية "الآمنة"، في قرار يأتي غداة إعلان قائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر إعادة فتح المنشآت المغلقة. وتعني "القوة القاهرة" تعليقا للعمل بشكل مؤقت لمواجهة الالتزامات والمسؤولية القانونية الناجمة عن عدم تلبية العقود النفطية

بسبب أحداث خارجة عن سيطرة أطراف التعاقد. وكان المشير خليفة حفتر أعلن الجمعة إعادة إنتاج وتصدير النفط وفق "شروط" تضمن التوزيع العادل لعوائده، بعدما ظلت أهم المنشآت النفطية الواقعة تحت سيطرة قواته مغلقة لثمانية شهور كاملة. والسبت، أشارت المؤسسة الوطنية للنفط في بيان نشرته عبر موقعها الالكتروني إلى "رفع حالة القوة القاهرة عن الحقول والموانئ الآمنة". وأضافت "أعطيت التعليمات للشركات المشغلة في كل الأحواض الرسوبية، كذلك الإدارات المختصة بالمؤسسة، بمباشرة مهامها واستئناف الإنتاج والصادرات من الحقول والموانئ الآمنة".

تشهد ليبيا فوضى وأعمال عنف منذ سقوط نظام معمر القذافي في العام ٢٠١١ في انتفاضة شعبية. إنّ خطوة اتفاق النفط تُعدّ أولى الخطوات التي تمهّد إلى طريق حل أمريكي كامل للأزمة الليبية، ولكن المليشيات التي تسيطر على طرابلس وعلى قرار السراج ترفض ذلك تماماً، باعتبار أنّ هذه الاتفاقات يحكمها قانون وستؤثر على مكاسبهم التي حققوها من خلال السيطرة على بنك ليبيا المركزي ومؤسسات الدولة في طرابلس مما يدل على وجود صراع دولي على موارد الأمة، ومن المؤسف أن يجري الصراع الدولي على موارد الأمة لمصلحة القوى العظمى لا لمصلحة الأمة حتى ولا لمصلحة الشعب الليبي.

مراقبون: العسكر يؤيدون التطبيع.. هل يصمد رفض حمدوك؟

كشف مراقبون سودانيون لـ"عربي٢١"، أن المكون العسكري في المرحلة الانتقالية، يؤيد مسألة التطبيع مع كيان يهود، مقابل تخفيف العقوبات الأمريكية ورفع الخرطوم من قائمة الدول الراعية لـ"الإرهاب". وأكد المراقبون أن "هناك خلافات كبيرة بين المكونات الانتقالية بالسودان حول هذه المسألة"، وهو ما تمثل في لقاء رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان مع رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو في شباط/فبراير الماضي، وما تبعه مؤخرا من رفض حكومة عبد الله حمدوك ربط التطبيع بقرار رفع البلاد من قائمة "الإرهاب"، وذلك خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو للخرطوم. يأتي ذلك في ظل تقارير إعلامية تتحدث عن وجود ضغوط إماراتية وسعودية كبيرة على صناع القرار بالخرطوم، للحاق بقطار التطبيع مع كيان يهود، من خلال استغلال الأزمة الاقتصادية الراهنة، والآثار الكارثية للفيضانات والسيول بالسودان.

التحقت الزمرة الحاكمة في الإمارات وبعدها الزمرة الحاكمة في البحرين بزمرة المطبّعين مع كيان يهود المغتصِب لفلسطين، وزمرة المعترفين بهذا الكيان المسخ، والمعترفين بشرعية احتلال يهود لأرض مباركة من أراضي المسلمين. وتتناقل أخبار أنها ستليها دول أخرى ومنها السودان، حتى وزير الاستخبارات في كيان يهود أوضح قبل أيام أن هنالك مباحثات تجري تحت الطاولة بين قيادات حكومة السودان وكيان يهود، لم يفصح عنها؛ كما كان يجري مع دولة الإمارات قبل الإعلان عن التطبيع. والعجيب الغريب أن السائرين في فلك التطبيع والاعتراف بكيان يهود يدّعون محافظتهم على حقوق الشعب الفلسطيني مع أن التطبيع مع كيان يهود؛ الغاصب لأرض الإسراء والمعراج، والمدنِّس للمسجد الأقصى المبارك والمبارك ما حوله، هو خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين.